وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد / الدراسات المسائية

السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد العراقي

بحث تقدم به

الطالب محمد عبد الامير عبيس

بأشراف

م.م علاء عباس داخل

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

(المقدمة)

تواجه السياسة النقدية في العراق تحديات جسام في تحقيق الاستقرار النقدي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي من جه برامج الاعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي من جه اخرى فقد تركت لاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى العام (2003متوسطات سنوية بلغت في اجمالها قرابة (50%) لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متاصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد العراقي الذي ما زال يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطعات الانتاج) باستثناء القطاع النفطي حاليا (وبين قطعات الخدمات والتوزيع التي ما زالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية او ضعيفة الانتاجية . الا ان تبديلا جوهريا اخذ يطرا على مسار السياسه النقديه فتمثلا في حالت الانخفاض النسبي والاتجاهات السعرية مما يؤشر نجاح البنك المركزي في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي للبلد.

مشكلة البحث

من المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في مرحلة مابعد (9/4/2003) تبدو طبيعية نظرا لوقوعها بين مرحلتين وهي مرحلة الحكم الشمولي الذي انتهى يوم (9/4/2003) ومرحلة ما بعد عام(2003) حيث لم تكن هناك امكانية كبيرة امام واضعي العراقي النقدية لـلاطلاع ببناء سياسة نقدية واضحة و دقيقة تستجيب المتغيرات الواقع الاقتصادي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيه مفادها ان للسياسه النقديه دور مهم في الاقتصادي العراقي .

هدف البحث

يسعئ البحث الئ تحقيق الاهداف الاتيه;-

1-معرفه مفهوم السياسه النقديه وادواتها.

-2التعرف علئ واقع الاقتصاد العراقي

3-معرفه دور السياسه النقديه في اداء الاقتصاد العراقي

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث من اجل الوصول الى الاهداف المنشودة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين خصص المبحث الاول لتوضيح السياسة النقدية وادواتها والبنك المركزي وتناول المبحث الثاني الاقتصاد العراقي والسياسة النقدية في العراق وادواتها.

(المبحث الأول)

مفهوم السياسة النقدية- أطار نظري-

المطلب الأول/ السياسة النقدية وأدواتها:

أولا مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على انها عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من خلال السيطرة على النقد بالتوسع او الانكماش من اجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل اساسي والمساعدة على الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي ؛ويعرفها البعض على انها مجموع الاجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عميلة الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصوره لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الاجراءات والتدابير على حركات الاسعار وكذلك تعرف السياسة النقدية بانها تمثل مجموعه من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المسؤله على شؤون النقد والائتمان لغرض احداث تأثيرات في كمية النقود او وسائل الدفع المتاحة بمايتلائم والظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة او حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد وعادة ما تسعى السلطة النقدية الى التحكم في حجم المعروض النقدي لغرض تحقيق اهداف اقتصادية معينة فيمكن ان يقوم البنك المركزي بتقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة بهدف كبح معدلات التضخم او رفع سعر صرف العملة الوطنية او حقن الاقتصاد بجرعات نقدية بهدف تخفيض معدلات الفائدة ومن ثم تحفيزا لانفاق الاستثماري وانعاش النشاط الاقتصادي في البلد(1) وكذلك يعرفها البعض على انها تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية او غير نقدية ؛وكذلك جميع القرارات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي(2) وتعرف السياسة النقدية بانها مجموعة الاعمال والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ويندرج عمل السلطات النقدية تقليديا في اطار السياسة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة تحقيق الاهداف التي يرمز لها عاده

بالمربع السعري. معدلات نمو عالية استخدام كامل ؛استقرار سعر النقد ؛توازن ميزان المدفوعات ؛ واليوم فقد اصاغت السياسة النقدية اكثر التفافا حول هدف مركزي اساسي هو استقرار النقدي المتمثل بتخفيض معدلات التضخم او الفائده ان امكن للحفاظ على القوة الشرائية للنقد(3)

١- د. احمد اسماعيل المشهداني. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي. السنة , 2012 ص132

٢- ظافر حميد حسون. كلية التراث الجامعة. الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية. السنة , 2011 ص2

٣- د. موفق السيد حسن. مجلة دمشق. التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية. السنة 1999 ,ص. 77

ثانيا : ادوات السياسة النقدية; تقسم ادوات السياسه النقديه الئ نوعين هما

1-الادوات الكميه-2 الادوات النوعيه

- 1-عمليات السوق المفتوحه

تعد عمليات السوق المفتوح احد وسائل البنك المركزي المستخدمة لتحقيق زياده او نقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية والجمهور ؛وبالتالي امكانية التأثير في مقدار ماتمنحة هذه البنوك من ائتمان فالبنك المركزي يدخل هذه السوق بائعا اومشريا لهذه الاوراق المالية مستهدفا من ورائها التاثير في كمية الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد وتضخم ؛وذلك تحتفظ البنوك المركزي بقدر مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض وتعد هذه الاداه من اكثر الادوات فاعلية في الدول المتقدمة التي تمتلك اسواق مالية متطورة(1) وكذلك بقصد بها قيام البنك المركزي بشراء او بيع اذونات الخزانة والسندات الحكومية او المضمونة من الحكومة ؛والاوراق المالية بصفة عامة قصيره اوطويله الاجل سواء مباشرة او من خلال سوق راس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والافراد والشركات. اما الاهداف المنتظر تحقيقها من اجراء استخدام هذه الإداة فتتحد في بندين اساسيين اولا. التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيارة او النقص مما يوثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتمشى مع الاهداف الاقتصادية للدولة ؛ثانيا محاوله ايجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في السوق النقدي(1) وكذلك يمارس البنك المركزي تأثيره عن طريق الاجراءات التي يتخذها في الحالات التي يواجهها في الاقتصاد الوطني ففي حاله التوسع الكبير للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حده التضخم فان البنك المركزي يقلل من قدره البنوك والمؤسسات المالية على منح الائتمان عن طريق خفض كمية الاموال المتداولة وذلك بواسطة عمليات بيع الاسهم والسندات واذونات الاوراق التجارية واحيانا الذهب والعملات الاجنبية الاخرى الذي يؤدي الى انخفاض كمية النقود المتداولة اذ تنخفض الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم تضعف قدرتها الائتمانية بمقدار قيمة العمليات البيع ؛فينخفض بذلك العرض

النقدي ويقل الائتمان الممنوح وتنكمش الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي الى المستوى المراد الوصل الية(3)

1- احمد اسماعيل المشهداني ؛مصدر سابق. ص134

2-د. حسن كامل فهمي. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ؛عنوان البحث ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي ؛السنة, 2006 ص 15

3- د.صالح الصالحي مجله الاقتصاد الاسلامي العالمية ؛عنوان البحث ادوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصيرفة الاسلامية السنة, 2010 ص 4

. سعر اعادة الخصم

قد تتطلب معاملات البنوك التجارية المزيد من السيولة فتلجا الى البنك المركزي كي تطعم مابحوزتها من اوراق تجارية واذونات خزانه حكومية ؛وتحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها نظير خصم نسبه معينة من قيمتها تسمى سعر اعادة الخصم كما يقوم البنك المركزي بإقراض مباشر للبنوك التجارية عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من مودعيها على سحب ودائعهم بحيث تعجز السيولة النقدية لديها عن تلبية هذه الطلبات مما يودي عدم ثقة عملائها يسعئ البنك المركزي لتقديم الدعم والغطاء النقدي الى هذه البنوك المتعثرة نظير سعر فائدة منخفض وفي ضوء ذلك يعرف سعر الخصم بانه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير اعادة خصم الاوراق التجارية والاذون الحكومية للبنوك التجارية او نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية(1) وكذلك يعتبر سعر الخصم الاداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي وذلك في اطار الاهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية ؛وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجارية التي تقدم الية من البنوك التجارية او الذي يعيدبة خصم اوراق سبق ان خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في اطار تأثير هذا السعر على تكلفه عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها فاذا تعمد البنك المركزي رفع سعر الخصم فسيترتب على ذلك زياده في تكلفة الحصول على الاموال المقترضة لدى البنك التجاري مما يضطره الى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لعملائها ؛او قد تتعمد البنوك الاحجام عن التوسع في الائتمان حرصا منها على الاحتفاظ بقدر كاف من الاحتياطيات الحرة والتوصل بذلك الى درجة معينة من السيولة تكفيها الوقوع في أي حالة من حالات الارباك ويؤدي ذلك كله الى ارتفاع سعر الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعا وانخفاضا مما قد يمكنه من توجيه حركه الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض

النقدي وكذلك المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى ومن اهمها حجم الاستثمار والادخار (2)وكذلك فان سعر اعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عن منحها القروض وخصم الكمبيالات او ايه اوراق مالية اخرى لقاء القروض الممنوحة لها(3)

- 1 د .احمد اسماعيل المشهداني ؛مصدر سابق ,ص135
-2 د .حسين كامل فهمي ؛مصدر سابق ,ص 94
-3د .صالح محمود علي. م.م.محمود عبيد السبهاني. الجامعة العراقية. التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق عملية الاصلاح الاقتصادي. السنة , 2013ص6

3 - نسبة الاحتياطي القانوني

تنص التشريعات المنظمة لعمل البنوك في معظم الدول بان يحتفظ كل بنك تجاري بنسبه معينة من ودائعه في شكل رصيد لدى البنك المركزي. وتمثل النسبة الحد الادنى لما يجب الاحتفاظ به مقابل الودائع المصرفية. ويحتفظ البنك المركزي بسلطة تغير هذه النسبه ارتفاعا او انخفاض حسب مقتضيات الظروف الاقتصادية السائدة وذلك بغية مقدره البنوك التجارية على تقدم الائتمان وتوسيع الودائع. فقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان ومنح القروض لا تتحدد فقط بمقدار حجم الودائع النقدية المتحصل عليها أي بالسيولة اللازمة لمواجهه التزاماته من قبل عملائه المودعين بل تتحدد ايضا بالتزام البنك التجاري قانونا بإيداع نسبة من ارصدة وحسابات الافراد والمشروعات في حسابات لدى البنك المركزي فتغير تلك النسبة يؤثر في قدرة البنوك التجارية على توسيع الائتمان فاذا تبين للبنك المركزي ان ما قدمته البنوك التجارية من ائتمان قد تجاوز المستوى المرغوب به ومن ثم قررمعالجه مكافحة الاداة التضخمية الناجمة عن ذلك فانه يرفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يضطر البنوك التجارية الى تقليص حجم القروض المنحوحه لعملائها والعكس صحيح في حالة الركود او الانكماش الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر ان نسبة الاحتياطي القانوني تعد من الادوات الاكثراستخدام من قبل البلدان النامية لعدم وجود اسواق مالية كفوءه في تلك تمكن البنك المركزي من اتباع سياسة السوق المفتوح وكما ان هذه الأداة لاترتبط سعر الفائدة مباشرة مما يكسبها ميزه نسبة خاصه حين يرغب البنك المركزي التأثير على هيكل اموال البنوك التجارية دون التأثير في سعر الفائدة(1) وكذلك قيام البنوك بالاحتفاظ بنسبه معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية لغرض توفير الحد الادنى من السيولة بالنسبة للبنك(2) كما ويلجا البنك المركزي في حاله التضخم والتوسع الاقتصادي لرفع هذه النسبة مما يؤدي الى زيادة الارصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيارة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا نتيجة لزيادة وسائل الدفع وزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية(3)

2-الادوات النوعيه-;وهي الادوات التي تهدف الئ السيطره علئ حجم النقد والائتمان في مجالات وقطاعات معينه من الاقتصاد وعاده ما تستخدم البنوك المركزيه سياسه صقوط الائتمان من اجل قدره البنوك التجاريه علئ منح الائتمان لمقدار معين ولفتره معينه ومن الاداوات النوعيه الاخرئ هي الاقناع الادبي وتقوم فكره الاقناع الادبي علئ ان للبنك المركزي مكانه هامه بالنسبه للجهات المعترفي ككل حيث يعتمد البنك المركزي هذه الوسيله في شرح الحاله الاقتصاديه للتوصيات النقديه كصوره عامه والمصارف التجاريه بصوره خاصه من اجل اقناعها بالسياسه النقديه المناسبه وعلئ سبيل المثال يحاول اقناع البنوك التجاريه بتحويل قطاعات معينه من الاقتصاد(4)

---

١. م.د.احمد اسماعيل المشهداني, مصدر سابق ,ص 135
٢. د.صالح محمود علي ؛ م.م.محمود عبيد السبهاني ؛ مصدر سابق , ص94
٣. د.صالح الصالحي ؛مصدر سابق ؛ ص6
٤. -بن هاني حسن , اقتصاديات النقود والبنوك والكندي والاردن, 2003 ص 151

(المبحث الثاني)

السياسه النقديه في العراق وادواتها

اولا;نبذه عن الاقتصاد العراقي

يتمتع العراق بوفرة في مواردة البشرية والطبيعية جعلت منة حالة متميزة بين الاقطار العربية , وبخاصة المنتجة للنفط , الامر الذي مكن متخذي القرار من مواجهة تحديات كبيرة لعل اهمها فرض الضرائب والاقتراض والاستثمار الاجنبي وحررتهم من القيود والمشكلات التي يفرضها النقص او الشحة في تلك الموارد مع ذلك فان هذة الوفرة اتاحت لمتخذي القرار فرصا للمغامرة لم تكن متاحة لغيرة , فكانت مغامراتهم كوارث حلت بالاقتصاد منذ عام 1980 وحتى (1) . 2003 / وعلى الرغم من انهيار النظام السابق يواجه الاقتصاد العراقي اليوم مصاعب اقتصادية كثيرة وديونا عربية واجنبية باهضه ويمثل النفط الدعامة القوية المعمول عليها لمواجهة هذه المصاعب , , الامر الذي جعل من لصادرات النفطيه تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي العراقي , ومع نهاية الثمانينات اتجهت السياسة الاقتصادية نحو بيع جزء من القطاع العام لتمويل جانب من العجز في الميزانية العامة (2) . كما تشهد الاسواق العراقية بعد (2003 / 3 / 9) فوضى تجارية نتيجة للإغراق السلعي غير المدروس وغير المسيطر علية حيث تتدفق البضائع والسلع من اغلب المنافذ الحدودية للبلد ومن مختلف دول العالم وكثير من السلع الواردة ذات مستوى متدني كما ترد الى الاسواق منتجات اجنبية بماركات مجهولة, والملاحظة ان اغلب السلع المستوردة حاليا غير خاضعة الى شروط السيطرة النوعية وبعيده عن المواصفات العالمية) الايزو (ولا يخفى بأن اغراق السوق المحلية ببضائع رديئة ادت الى خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني نضرا لقصر الفترة الاستهلاكية لهذه المنتجات والصناعات الرديئة , كما ان الضرورة تقتضي انقاذ البلاد من ظاهرة الغش التجاري والصناعي المتفشي ومن التجار الذين اغرقوا السوق بالمستورد تضر بالاقتصاد الوطني والانتاج المحلي حيث تقتضي على

التنافس بين السلع المحلية والاجنبية ما يؤدي الى تراجع انتاجنا وسيطرة البضاعة الاجنبية(3).

---

١. د . حسين لطيف كاظم الزبيدي , المشهد الاقتصادي العراقي المعطيات والتجارات . العلوم الاقتصادية ولادارية , السنة , 2005 ص2
٢. م . م . احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي , سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ,. جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي , السنة , 2010 ص6
٣. عباس كاظم عبود , ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على الاقتصاد العراقي , الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية , السنة , 2008 ص 2

ثانيا : السياسة النقدية في العراق:

السياسة النقدية تعتبر جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والاتمان ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كما على سلطة نقدية اذ تحقق اهداف حيوية محددة وفق اولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد فاحيانا تستخدم السلطات النقدية اهداف وسيطة كعرض النقود واسعار الفائدة للوصول الى تحقيق هدف نهائي تصبو الية كاستقرار الاسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من ابرز واهم الاهداف التي تسعى اليها كافة اقتصاديات العالم بما للتضخم اثار سلبية تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي لذا فأن التحدي الذي واجهتة السلطات النقدية في العراق بعد عام2003 ,اذا لا بد لها من السيطرة عليه من خلال رسم سياسات نقدية مستقلة عن اي قرار سياسي وضرورة ان تكون للسلطات النقدية مرونة وحرية في استخدام ادواتها المختلفة لمحاربة التضخم الجامح (1). كما ان تكون التحولات التي تشهدتها الادوات النقدية المعتمدة من قبل السلطات النقدية في المرحلة الراهنة فضلا عن التحديات التي تواجة الاقتصاد العراقي بشكل عام والسلطة النقدية بشكل خاص بالتاكيد ستؤطر الافاق المستقبلية لهذه التوجهات او التحولات النقدية بالشكل الي يدعمها اعتمادا على مدى النجاح في مواجهة التحديات الراهنة والمحتملة وعلى الرغم من الاجراءات والخطوات العديدة الناجحة التي اتخذتها السلطة النقدية في المرحلة الجديده وما شهدتة البيئة المالية من تطورات هامة في العراق من حيث الاسلوب والادوات فضلا عن الاجراءات التي لا زالت قيد التنفيذ والتي من ابرزها تطوير نظام المدفوعات والتسويات باتجاه تحديثة وفقا للانظمة الالكترونية المستخدمة دوليا , الا ان هناك بعض التحديات التي تواجة السلطة النقدية في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العراق والتي تؤثر جميعها بشكل او باخر على نجاح الادوات النقدية الجديدة بشكل خاص والسياسه النقدية بشكل عام(2) .

١. د . علي توفيق الصادق , السياسات النقدية في الدول العربية , صندوق النقد العربي , السنة 2006 ,ص 1
٢. باسم عبد الهادي حسن , السياسة النقدية في العراق , اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , 2012 , ص 15

ثالثا -: ادوات السياسة النقدية في العراق-:

تنقسم الادوات النقدية في الاقتصاد العراقي الى قسمين هما-:

- الادوات النقدية المباشرة وهي.:

- سعر الفائدة -: يعد تحرير سعر الفائدة احد اهم الدعائم الرئيسية الاخرى في استراتيجية الاصلاح المالي ومنذ الاول من اذار عام 2004 اصبح التحرير الفوري والتام لاسعار الفائدة على الادوات المالية والمحلية وكافة) الودائع والقروض والاوراق المالية (ساري المفعول ويعتبر اجراء من القبيل خطوة مهمة بأتجاه ولادة قطاع مالي معاصر وكفوء يتيح للمقترضين اتخاذ قراراتهم بدلا من جعلهم مقيدين بتوجيهات واوامر يصدرها البنك المركزي ,وعلية سيحفز الاعمال التجارية والمشاريع لرفع انتاجياتهم ويزيد من ربحيتهم ومن ثم ينهض بانتاجية الاقتصاد على نطاق واسع حيث ستبدا المنافسة للحلول على التمويل المتاح , كما سيطال التحرير من المصارف ان تنافس وبشكل مباشر للحصول على زبائن او عملاء للاقتراض لابداع على اساس الاسعار التي سيتم استيفاؤها والخدمات التي يقدمونها وستكون المحصلة النهائية لهذا الاجراء تخصيص اكثر كفائة لراس المال في جوانب الاقتصاد العراقي كافة , وبدلا عن ذلك بدأ البنك المركزي يعتمد سعر فائدة البنك) سعر السياسة (الذي بدا بتاريخ (2005 / 1 / 26) بمعدل (6%)تم رفعة الى (% 12) في تموز من العام نفسة الى (% 16) في تشرين الثاني ايضا واستقر عد (% 20) من بداية الشهر الاول من عام) (2007وكان الهدف من ذالك هو منح السوق المالية اشارات قوية لتعديل معدلات الفائدة المعتمد عليها على نحو متناسب ومرغوب في الهيكل الزمني لمعدلات الفائدة . (1) ويعرف سعر الفائدة بانة الثمن الذي يدفعه المصرف لعملية) الزبون المودع (نتيجة قيام الاخير بايداع امولة لدى المصرف

واعطاء الحق باستخدامة في عملياته المصرفية وينبغي عند الحديث عن سعر الفائدة ان تميز بين نوعين منهما-:
الاول -: سعر الفائدة الذي تتقاضهها المصارف التجارية عادة من زبائنها نضير قيامها بتقديم القروض او السلف لهم او نظير تقديم الخدمات المصرفية المختلفة وتسمى هذه الفائدة بالفائدة) المقبوضه. (

الثاني -: سعر الفائدة الذي تدفعة المصارف التجارية لزبائنها من المودعين نظير قيام الاخرين بايداع اموالهم لدى المصارف وتخويلها حق التصرف باستخدامها وتسمى بالفائدة) المدفوعه (وتمثل ايراد النقد.

---

١. باسم عبد الهادي حسن , مصدر سابق , ص16
٢. سعاد عبد الفتاح محمد , الفائدة واثرها على تغيرات حجم الودائع , معهد الادارة / الرصافة , السنة , 2011 , ص15

- سقوف الائتمان -: لم يتطرق قانون البنك الجديد الى اي خطط او سقوف ائتمانية توضح من قبلة على عكس ما كان متضمنا في المادة (465) من القانون السابق التي الزمت البنك في خوضه بتحديد خطة الاتمان والتي تبدأ بتطيقها منذ عام (1979) كواحدة من ادوات السياسه النقدية المباشرة التي اختلفت مبادئها باختلاف الاوضاع الاقتصادية التي مر بها البلد , (1) كما وتمثل سقوف الاتمان احدى الوسائل الاشرافية وكأداة من ادوات السياسة الماليه والرقابة على الاتمان وتوجية النشاط الاقتصادي خصوصا المؤسسات التجارية القائمة على الاقراض والاقتراض والمؤسسات الاسلامية التي تقوم بتوظيف الاستثمارات الحقيقية وذلك وفق قيود وضوابط استثنائية حتى لا يتأثر حجم الاستثمار ومعدلات الارباح لديها. (2)

- -الرقابة على التحويل الخارجي -:

ضمن توجيهات السياسة النقدية للمرحلة الجديدة فقد تم الغاء الرقابة على تحويل الخارجي التي نصت علية المادة (60) من القانون السابق حيث استخدمت كاداة نقدية للتأثر علئ كمية القروض من العملة النقدية الاجنبية واتجاهاتها التي حددتها المادة بمقتضيات خطط التنمية الاقتصادية وقد حرر الغاء عملية الرقابة على التحويل الخارجي من انتقال العملة من والى المصرف الامر الذي سيضغط على سعر الصرف ويجعلة اكثر توازنا وتقاربا مع سعر السوق. (3)

- باسم عبد الهادي حسن , مصدر سابق, ص16

- د , محمد فوزي , النظمة الرقابية للمصارف المركزية على الودائع والاتمان بالمؤسسات العالية, جريدة الشرق , السنة , 2014 ص3
- باسم عبد الهادي حسن , مصدر سابق17,

ب : (الأدوات النقدية غير المباشرة) وهي-:

-1توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني-:

هي احدى اهم الادوات النقدية غير المباشرة للتأثر على عرض النقد من خلال المضاعف النقدي التي استخدمها البنك المركزي العراقي في الفقرات السابقة من خلال تطبيق نسب مختلفة حسب الودائع من جه وطبيعة المصرف من جه اخرى واستمر العمل بذلك لغاية

(1996 / 1 / 1)حيث تم توحيد النسب لكل المصارف بين (% 2) للودائع الثابتة و

(% 5)للتوفير و (%20) للجاري , ان استخدام هذه الاداة ضمن تطبيقات السياسة النقدية الجديده شهد اختلافا ملحوظا في الاسلوب والتطبيق يبين تفعيل هذا النوع من الادوات وتحويلها من اداة رقابية الى اداة سياسة نقدية وعليه فان مسؤولية متابعة هذه المتطلبات لدى المصارف ثم نقلة من المديريه العامة للرقابة على الاتمان والصيرفه الى المديرية العامة للاتفاقيات والقروض , وقد تم توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع منذ شهر كانون الاول عام2004) (ب (% 25) وهذه النسبة قابلة للتعديل من وقت الى اخر حسب المتطلبات الاقتصادية بهدف جعل المضاعف النقدي اكثر استقرارا وقد اشترط البنك المركزي بان تودع (% 20) لديه فيما تبقى نسبة (% 5) في خزائن المصرف فضلا عن ذلك فان المتطلبات الجديده يمكن ان تكون على اساس المعدل المتوسط وليس على اساس دائم الامر الذي سيحوله الى اداة نافعة لغرض امتصاص التقلبات الواسعة للسيولة للمصرف . (1) وفقا للمادة (29) ولغرض تنفيذ السياسة النقدية في العراق فعلى البنك المركزي وعن طريق لوائحة التنظيمية الطلب من مصارف الاحتفاظ باحتياطات على شكل حيازات نقدية او ايداعات لدى البنك المركزي العراقي ولا يجوز للمصارف السحب على المكشوف على حسابات الاحتياطي في اي وقت من الاوقات وتكون مستويات الاحتياطي المطلوبه هذه نفس مستويات الاحتياطي لكافة المصارف لكل فئة من المطلوبات يمكن تعويضها , وفي حالة عجز المصرف عن الاحتفاظ بالحد الادنى من الاحتياطي المطلوب فقد يفرض البنك المركزي غرامة بنسبة فائدة معينة (2)

---

١. باسم عبد الهادي حسن , مصدر سابق , ص 17
٢. احمد اسماعيل المشهداني , حيدر حسين طعمة , مصدر سابق, ص 39

2-عمليات السوق المفتوحة -: وفقا للمادة (28) يجوز للبنك للمركزي وسعيا لتحقيق اهداف انجاز عمليات السوق المفتوحه مع المصارف التجارية المرخصه وشركات الوساطه الماليه المجازة , وتوفير التسهيلات الدائمة للمصارف التجاريه المرخصه ووفق الاتي-:

- شراء ا بيع مباشر) فوري ولاجل (او على اساس اتفاقيات اعادةالشراء او ادوات ماليه مشابهه اخرى , اوراق ماليه صادرة من قبل البنك المركزي العراقي او من قبل الحكومه تحمل عوائد سوقية.
- شراء او بيع) فوري ولاجل(للنقد الاجنبي.
- خصم الحولات او السندات الاذنية.
- منح قروض مضمونه بالكامل بكفالات رهن.

يمكن لبنك المركزي التاثر في السيوله المصرفيه الفائضه ومن ثم التاثير في اسعار الفائده للاجال القصيره في السوق النقدية للسيولة من خلال مزادات بيع وشراء الاوراق المالية الحكوميه) السندات او حولات الخزينه (كما ان تنويعا ماليا مؤثر جرى اعتمادة عبر تفعيل عمليات السوق المفتوحة والمتمثلة باقامة مزاد خاص بسندات البنك المركزي العراقي اجال مختلفة الاحداث العمق المالي المنشود على المدى البعيد والتاثير في معدلات السيولة العامة في الاقتصاد على المدى القصير الذي يعد هو الاخر من بين وسائل السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار النقدي علما ان البنك المركزي العراقي لم يمارس هذه الاداة لمفهومها التقليدي منذ تاسيسة حتى عام (2004) وقد تمثلت عمليات السوق المفتوحة التي مارسها خلال تلك الفترة بيع كحولات الخزينة والسندات الحكومية في السوق الاولية فقط , وفي عام (2004) اقيم المزاد الاول محولات الخزينه في العراق بسعر فائدة (6,8%) سنويا وبدأ بالانخفاض الى ان وصل الى (21%)(في (2007 / 2 / 5) وكانت الحولات المباعة على ثلاث اجال هي 91 , 63 , 8)يوميا (وقد اطفات المزادات 28) و , 63 يوميا (في ما لا يزال مزاد (91) يوميا قائما ولغاية المزاد الرابع والستين والمعتمد بتاريخ) (2007 / 7 / 9بلغ قرابة (9) تريليونات دينار عراقي (2)

---

١. احمد سماعيل المشهداني , حيدر حسن ال طعمة , مصدر سابق, ص 138

٢. باسم عبد الهادي حسن , مصدر سابق, ص17

. <u>الملجأ الاخير للإقراض-:</u>

وفقا للمادة (30) وفي الظروف الاستثنائية يمكن للبنك المركزي العراقي ان يلعب دور مقرض كملجا اخير للمصرف المرخص ويقدم هذا الدعم عن طريق منح مساعدات مالية للمصرف او لصالحة لفترة لا تتجاوز الثلاثة اشهر قابلة للتجديد من قبل البنك المركزي العراقي على اساس برنامج يجدد الاجرائات المتعلقة بالمصرف وهذا الالتزام يمنح القرض لا يتحقق الا في حالتين-:

- اذا كان المصرف ذا ملائمه مالية وقادر على تقديم ضمانات اضافية مناسبة ,وان طلب المساعدة المالية الحاجة لتحسين السيولة.

- تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي واصدر وزير المالية ضمان خطي الى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فية تسديد القرض.(1)

ان التحولات التي شهدتها الادوات النقدية المعتمدة من قبل السلطة النقدية في المرحلة الراهنة فضلا عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام والسلطة النقدية بشكل خاص بالتأكيد ستؤطر الافاق المستقبلية لهذه التوجهات او التحولات النقدية بالشكل الذي يدعمها اعتمادا على مدى النجاح في مواجهة التحديات الراهنة والمحتملة وعلى الرغم من الاجراءات والخطوات العديده الناجحة التي اتخذتها السلطة النقدية في المرحلة الجديده وما شهدته البيئة المالية من تطورات مهمة في العراق من حيث الاسلوب والادوات عن الاجراءات التي لا زالت قيد التنفيذ والتي من ابرزها تطوير نظام المدفوعات والتسويات بأتجاه تحديثه وفقا لافضل النظمة الالكترونية المستخدمة دوليا الا ان هنالك بعض التحديات التي تواجه السلطة النقدية في ضل الظروف الحالية التي يعيشها العراق والتي تؤثر جميعها بشكل ا وباخر على نجاح الادوات النقدية الجديده بشكل خاص والسياسة النقدية بشكل عام(2)

١- احم اسماعيل المشهداني , حيدر حسين ال طعمة , مصدر سابق 139,

٢- باسم عبد الهادي حسن , مصدر سابق,ص18

رابعا:- اطار عمل السياسه النقديه في العراق:-

وضعت السياسه النقديه في العراق مجموعه من الاسس والقواعد واتخ العديد من الاجراءات كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي النقدي بنسبه اقتصاديه تستند علئ العرض والطلب ولكن اهم الاجراءات التي اتخ في سبيل تحقيق زمن بالنشاط الاتيه;

1-ستقلاليه البنك المركزي

-2تحرير القطاع المالي وخصوص سعر الفائده

3-اصدار الاوائح التنظمية التي تمكن المصارف

4-اعاده هيكليه مصرفي الرافدين ماليا ودوليا من اجل القطاع المصرفي في العراق

-5تحديث البنك المركزي واعاده هيكليه التنظميه

-6اعاده جدول الدين العام الداخلي المترتب لمصلحه البنك المركزي العراقي

١- سنان الشبيبي ملامح السياسه النقديه في العراق صندوق النقد العربي ابو ظبي الامارات العربيه المتحده, 2007, ص 25-17.

خامسا:البنك المركزي العراقي -: النشاة التاسيس

تأسس البنك المركزي العراقي سنة 1947 باسم) المصرف الوطني العراقي (وقد تم تغيير الاسم الى ما هو عليه حاليا سنة 1956 وبعد من أوائل البنوك المركزية التي انشات في الشرق الاوسط وبضمنها الدول العربية جميعا المنصرمة والتي اقتضاها طبيعة المهام التي انيطت به , الا ان هناك تغيرات جوهرية حصلت كان بها تأثير مباشرا على السياسة النقدية التي ينتجها مما انعكس سلبا على مدى مستوى تحقيق الاهداف التي انشأ من اجلها ويمكن القول ان البنك من خلال مسيرته مر بأربعة مراحل وهي كما يلي:

المرحله الاولئ ;وهي المرحلة الممتدة من سنة 1958 ولغاية سنة 1958 حينما تغير النظام السياسي القائم آنذاك-

المرحله الثانيه; والتي تمتد من سنة 1958 ولغاية صدور قانون البنك المرقم 64 لسنة)1976 المعدل (الذي)الغي (حاليا.

المرحله الثالثه; وتمتد من سنة 1976 ولغاية 9/4/2003 أي انتهاء الحرب الاخيرة.

المرحله الرابعه; وهي المرحلة التي اعقبت النظام السياسي السابق ولحد الان والتي صدر خلالها قانون البنك الجديد رقم 56 لسنة(1). 2004

كما ان الخوف من التضخم كان اساس الدعوة الى استقلال البنوك المركزية لمقاومة التوسع النقدي فوق ماتسمح به الطاقة الانتاجية الكلية واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة للسيطرة عليه دون تعرضها للضغوط المتاثرة ياوضاع المد القصير , وذلك الى جانب دعم نمو الانتاج والتشغيل ويبقى الاستقلال مشروطا شرعيا ديمقراطي وتستخدم البنوك المركزية ادوات السياسة النقدية المتعارف عليها وسعر الفائدة الاساسية وسعر الخصم والتحكم بحجم الائتمان التي تقدمة الحكومة والمؤسسات الاخرى من اجل السيطرة على السيولة ويتطلب الاستقلال والاطمئنان الى مهنية وكفاءة التشكيلات المتخذة للقرارات داخل كيان السلطة النقدية والخلفيات التحليلية لتلك القرارات وتهيئة متطلبات عمل انظمة الرقابه والسيطرة الداخلية وايضا تركيب مجلس الادارة ومدى استعداد اعضاءه للاستقلال عن الرئيس التنفيذي في مواقفهم تجاه المسائل المطروحة(2).

١. أ.م.د .احمد محمد فحمي سعيد , نظام النقد والتمويل في البنك المركزي العراقي , كلية الرافدين الجامعة .السنة,2009 ص3

٢. د.احمد ابريهي علي , استقلال البنك المركزي في السلطة النتقدية , شبكة الاقتصاديين العراقيين , السنة,2011 ص1

٢-أهداف البنك المركزي: -

يتمتع البنك المركزي باستقلالية اكبر حيث يناط له وفقا للقانون عدد محدد من الاهداف ويؤشر اسناد عدد كبير من المهام الى البنك المركزي ضعفا في الاستقلالية التي يتمتع بها في ادرته للسياسة النقدية وعلى العكس من ذلك فان تحديد مهمة البنك المركزي بشكل دقيق مع التركيز والتأكد على تحقيق الاستقلال في القيمة الداخلية والخارجية للعملة من اهم المؤشرات الدالة على استقلالية هذا البنك عن الحكومة.

مهمات البنك المركزي العراقي

اما مهام البنك على سبيل تحقيق تلك الاهداف فتتلخص بالآتي

- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها بما في ذلك سعر الصرف الاجنبي
- حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق وادرته.
- حيازة الذهب واداره مخزون الدولة من الذهب
- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة
- توفير خدمات السيولة للمصارف
- اصدار العملة العراقية وادارتها
- تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالأقتصاد.
- وضع نظم فعالة وسليمة للدفع والاشراف عليها وتعزيزها.
- اصدار التراخيص والتصاريح للمصارف
- فتح وامساك حسابات عن دفاتر حسابات المصارف المركزية الاجنبية والمنظمات المالية للدولة(2).

١. د .حيدر حسين ال طعمة , ارهاصات الهيمنة وخصم الاستقلالية , البنك المركزي العراقي ,لسنة 2014 , ص126

٢. م.د.احمد محمد فهمي سعيد , مصدر سابق, ص3-4

٣- دور السياسة النقدية في معالجة التقلبات الاقتصادية:-

ما زال الاقتصاد الراسمالي ياخذ التشكيل الدوري في حركته عبر الزمن وان الدورة الاقتصادية تتحرك في جميع مفاصلة حيث ينتقل من الانتعاش الى الركود ثم ينهض من جديد من الركود الى الانتعاش , وقد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اذ تم استبعاد حالات انخفاض الانتاج الحاد وكذلك تخفيف حدة الازمة وبصورة عامة فان الدورة الاقتصادية مصحوبة بفترات متناوبة من البطالة المرتفعة تعيقها حالات من المضاربة والتضخم وانه يمكن للحكومة ان تؤثر في النشاط الاقتصادي الحقيقي من خلال اتخاذها اجراءات مالية او نقدية لتغيير الطلب الاجمالي (1). وفي المراحل الاولى للثورة الكنزية اكد الاقتصاديون على دور السياسة النقدية باعتبارها العلاج الاكثر فاعلية وتوازنا لادارة الطلب الاجمالي فعندما شهد الاقتصاد حالة من الركود يمكن الاستعانة بالسياسة النقدية لحفز الاقتصاد وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وعندما يهدد الاقتصاد خطر التضخم يمكن ان نفيد السياسات النقدية في الابطاء من سرعة الاقتصاد وتتمثل احداهما القضايا التي تشغل الاقتصاديين هي طول فترة الزمنية الواقعة بين بداية الدورة الاقتصادية والاستجابة الفعالة للسياسات النقدية أي ان تتاخر رد الفعل يمكن ان يمتد لفترات طويلة الى حد يفقدها جدواها حيال تحقيق الاستقرار الاقتصادي , الا ان الحاجة ظهرت بقوة لدور السياسة النقدية لتؤثر بصورة غير مباشرة في الاقتصاد من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية واهمها اسعار الفائدة والائتمان المصرفي واسعار الصرف حيث بدات السياسة النقدية تؤثر في الاتفاق من خلال تغيير اسعار الفائدة وكذلك تغيير شروط الائتمان المصرفي وتغيير سعر صرف العملة المحلية كما تستطيع السياسة النقدية من جانب اخر من التاثيرات بالاستقرار الاقتصادي عن طريق التغييرات التي يمكن ان نحدثها في العرض النقدي حيث ان أي زيادة في العرض النقدي ستؤثر بشكل غير مباشر في كل من الناتج المحلي الاجمالي واسعار المستهلك حيث يزداد الناتج المحلي الاجمالي الاسمي مع زيادة اسعار المستهلك وهذا يتطابق الى حد ما مع صحة تنبؤات النظرية الكينزية بشان رد الفعل البطيء والمتعثر للاجور والاسعار حيال التغيرات الطارئة على العرض النقدي ولكنها في الوقت نفسه تشير الى تحرك الاقتصادي على نحو متزايد كاقتصاد كلاسيكي في المدى البعيد(2).

١. رجاء خضير عبود موسى الربيعي, التحليل الفكري للدورات الاقتصادية , دار الرضوان للنشر ,حلب,السنة,2010 ص 4

٢. د .موفق خزعل حمد, ازمة النظام الراسمالي الابعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية ,كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, السنة,2010 ص 4

٤- السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي: -

تعتبر مهمة اعداد وتنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من بين اهم المهام التي يقوم بها البنك لتحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي , تحسن سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية الاخرى ,تحقيق الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال مكافحة التضخم والحد من معدلات نموه غير المرغوب فيها , مرت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بعده مراحل وكانت في غالبيتها اسيرة للسياسة المالية وهذه المراحل-:

المرحله الاولئ; طبيعة البيئة التي عمل البنك المركزي العراقي من خلالها ومنها ظاهرة التبعية الاقتصادية.

المرحله الثانيه; وقد بقيت هذه العوامل سارية ومؤثرة على السياسة النقدية حتى بداية عام 2004 عند صدور قانون جديد للبنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004والذي ضمن له الاستقلالية التامه في قيام باعماله ورسم وتنفيذ سياسته النقدية باعتماد حزمة من الاجراءات غير التقليدية التي تتناسب مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد,, يطبق البنك المركزي العراقي نظام النقد اللامركزي اذ يكون الفرعان مسؤولين عن اعداد حساباتها ومسك مجموعة دفترية متكامل وبالتالي السيطرة على العمليات النقدية من مقبوضات ودفوعات وفتح حسابات جارية خاصة بكل منهما ويتم توحيد البيانات المالية مع البيانات الخاصة بالمركز اما بالنسبة للتعامل مع جهات خارج العراق فيكون من مسئوولية المركز الرئيسي حصرا.

تصنيف الحسابات النقدية في المركزي الى نوعين رئيسين من الحسابات هما-:

-1حسابات نقدية بالعملة الوطنية

-2حسابات نقدية بالعملة الاجنبية

اما من حيث حيازتهما وادرتها فتصنف الى الحسابات الاتية-:

- حسابات خزائن البنك(الخزينة الرئيسة وفرعي البصرة والموصل)
- حسابات لدى المراسلين في الخارج.

١. وليد عيدي عبد النبي , البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية ,البنك المركزي العراقي , السنه,2011 ص 23

٢. احمد محمد فهمي سعيد , كلية الرافدين الجامعه , نظام النقد والتمويل في البنك المركزي العراقي ,لسنة,2010 ص6

الاستنتاجات: -

-1السياسه النقديه عمل مدروس تفوم به السلطات النقديه من اجل السيطره على عرض النقد بالتوسع او الانكماش من اجل تحقيق الاستقرار النقدي والسعري في البلد.

-2تعتبر السياسه النقديه جزء مهما من السياسه الاقتصاديه الكليه للدوله تؤدي دورا مهما وفاعلاا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيوله النقديه والائتمان عن طريق البنك المركزي

-3للسياسه النقديه محموعه من الادوات سواء الكميه او النوعيه تستخدمها من اجل حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

.4ان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام والسلطه النقديه بشكل خاص بالتاكيد الافاق المستقبليه تحولات وتوجهات السلطه النقديه ومن بين هذه التحديات هو تطوير ميزان المدفوعات والتسويات باتجاه تحديثه وفق للانظمه الكترونيه المستخدمه دوليا .

-5ومن مؤثرات ضعف السياسةالنقدية المعتمدة في الوقت الحاضر هو ضعف رقابة البنك المركزي على بعض المصارف الخاصه.

-6ان الديون والتعويضات المترتبه على الحروب السابقة بموجب قرارت الامم المتحدة اثار على السياسة النقدية في العراق

التوصيات :-

- بالنظر لاهمية الاستفادة من تجارب الاخرين اشخاص ومنضمات ودول ينبغي الانفتاح في هذا المجال لاجل تمكين المطلعين بالسياسة النقدية من الافاده من التجارب في هذا المجال لاجل تشخيص اسباب ضهف السياسه النقدية ووضع الحلول المناسبة.

- وبما ان السياسة النقدية ورثت تركة ثقيله من اثار النظام الماظي وعوامل اظطراب ومنافذ فساد مالي واداري من قد تعمقت في ظل الوضع السياسي الذي يمر به البلد فلا بد من الاسراع من اجل تجاوز هذا الواقع لاجل قيام السياسة الاقتصادية ومن ضمنها النقدي برمي الثار السلبية جانبا للنهوض في سبيل رسم معالم جديده للسياسة النقدية

- ولاهمية رسم الاهداف ومراحل وسقف زمني لكل مهمه فانه يلزم ان يكون للسياسة النقدية اهداف موزعه على المراحل الزمنية وان تكون هنالك رقابة في سبيل تحقيق تلك الاهداف.

- وبالنظر للموقع المحوري للمصارف في النظام المصرفي فانة يلزم تحديد اهداف وواجبات المصارف مع تحقيق متطلبات العمل الضرورية الخاصه بها.

- ولدور النقود في الحياة الاقتصادية وانعكاسها على مختلف السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية فانه لا يتمكن عن القيام بالتعاون والتنسيق بين ادوات السياسة الاقتصادية ولفا سيما بين السياسين النقدية والمالية وصولا لهدف تنسيق حركة النقود في الحياة الاقتصادية لاجل التمكن من احكام عوامل التضخم الاقتصادي وتمويل عمليات الاعمار الاقتصادي والفعاليات الاجتماعية الاخرى.

- نظرا الموقع البنك المركزي الهام والاساسي في تنظيم السياسة النقدية ومتابعتها فلا بد من ايلاء اهتمام يناسب البنك المركزي ابتداء من موقعه الذي هو الان موزع على عدد من الدوائر المجاورة بعد عمليات السلب والنهب التي طالت مواقعة بعد اخر وقد طالت مدة بقاء ملاكات موزعه على مكانات غير مناسبة هذا هو حال الكثير من الوزارات والدوائر الاخرى في حيث ان عمليات الاعمار تنشط في مجالات اقل اهمية مثل

اعادة تبليط الساحات والشوارع والتشجير الذي يجري تنفيذه احيانا في غير موسمه.

المصادر :-

١- د .احمد اسماعيل المشهداني .المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية .دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي .السنة ٢٠١٢ .

٢- ظافر حميد حسون .كلية التراث الجامعة .الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية .السنة ٢٠١١.

٣- د .موفق السيد حسن .مجلة دمشق .التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية .السنة ١٩٩٩.

٤- د .حسن كامل فهمي .المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ؛عنوان البحث ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي ؛السنة ٢٠٠٦ .

٥- د. حسين كامل فهمي .

٦- م.د.نشأت مجيد حسن الونداوي .مجلة الادارة والاقتصاد .قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢)السنة ٢٠١٠.

٧- د. حيدر نعمة بخيت ؛جياد مطر .جامعة الكوفة ؛السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد للمده (١٩٧٠ -٢٠٠٩)السنة٢٠١٠ .

٨- جمال ابن دعاس ؛دار الخلدونيه؛السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوصفي السنة ٢٠٠٧

٩- م . م . احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق .، جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي ، السنة ٢٠١٠ .

١٠- عباس كاظم عبود ، ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على الاقتصاد العراقي ، الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية ، السنة ٢٠٠٨.

١١- د . علي توفيق الصادق ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، السنة ٢٠٠٦ .

١٢- باسم عبد الهادي حسن ، السياسة النقدية في العراق ، اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٠١٢ .

١٣- سعاد عبد الفتاح محمد ، الفائدة واثرها على تغيرات حجم الودائع ، معهد الادارة / الرصافة ، السنة ، ٢٠١١.

١٤- د ، محمد فوزي ، النظمة الرقابية للمصارف المركزية على الودائع والاتمان بالمؤسسات العالية ، جريدة الشرق ، السنة ٢٠١٤ .

١٥- أ.م.د. احمد محمد فحمي سعيد ، نظام النقد والتمويل في البنك المركزي العراقي ، كلية الرافدين الجامعة. السنة ٢٠٠٩.

١٦- رجاء خضير عبود موسى الربيعي ،التحليل الفكري للدورات الاقتصادية ، دار الرضوان للنشر ،حلب،السنة ٢٠١٠ .
١٧- سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، الامارات العربية ، ٢٠٠٧
١٨- د. موفق خزعل حمد ،ازمة النظام الراسمالي الابعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية ،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،السنة ٢٠١٠.
١٩- وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي وتطور دور
٢٠- الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي ، السنه ٢٠١١